الافتتاحية

الديمقراطية الرثة

طوال قرن من الزمن، وربما أكثر، لم تكن مجتمعاتنا يوماً فاعلة،إلا في أطار استنساخ الديكتاتوريات والتوريث، وانتاج النظم المتعفنة، والقادة المعاقين فكرياًونفسياً، متمسكين بالحكم والسلطة، مهمتهم الاساس تغييب الناس وقهرهم واذلالهم، وينظرون لهذه الكتل البشرية مجرد أصفار، وفي ظل كل هذا الموروث الذي أشاح مختلف الظلامات، لم يعد ممكناً استمرار انبطاح الشعب إزاء الحاكم، فحدث حراك الشعوب صوب الانعتاق والحرية والديمقراطية، فهي لن تخسر إلا قيودها.

الديمقراطية الحقة ليست مثلبة، أو بؤساً، يضاف الى بؤس الشعوب المقهورة، إلا حينما يريدها الغرب تعبير عن مصالحه وأن تكون بوابةٍ لممارسة توسعية جديدة لرأسماله المتوحش، لذلك نلحظ الاطلالة الكبيرة لأميركا ومنظومتها الرأسمالية في الترويج للتحولات الديمقراطية بطبعتها الغربية، كيما تستهدف تدمير ممكنات الولوج الى أنماط شعبية جديدة للتنمية، بعدما عجزت النظم السابقة المتحالفة مع الغرب طوال أكثر من نصف قرن، من الإتيان بمعطى تنموي مستدام. ولتدخل مجتمعات الفقر والفقراء من جديد، في آتون مرحلة جديدة، بعدما فشل التحول نحو القطاع الخاص، أو الخصخصة بوجه إنساني، والتنمية المستدامة، والحوكمة والحكم الصالح، من اخراج هذه المجتمعات من التخلف، بل من إعادة انتاج التخلف.

إنَّ الديمقراطية منطق وفلسفة وثقافة وتشريع وممارسة ورقابة ومؤسسات، هي نتاج المجتمع في مرحلة تاريخية موصوفة، فالديمقراطية الغربية المكتملة، هي نتاج عملية تطور ممتد لسنين طويلة، وليست نتاج عملية زرق وتنقيط، فالديمقراطية الموصوفة للمنطقة، هي ديمقراطية يتم استزراعها تعسفاً، في تربة لم تكن مهيأة لها، وهو ما يناظر تماماً مشهد التنمية المشوهة والتطور الرث، الذي عاشته هذه المجتمعات طوال نصف قرن.

فالديمقراطية نتاج إبداعي للإنسانية، وهو حق للشعوب في الوصاية على نفسها ومستقبلها، من دون التعسف في فرضها، فمجتمعاتنا تحتاج الى بناءات اجتماعية- ثقافية - قانونية - سياسية - اقتصادية، تشكل رافداً معززاً للولوج السلس لتلافيف التطبيق الديمقراطي الحق.

إن عوائدالديمقراطية، بماركة (MADE IN U.S.A)،لا تقترن بجدول الحساب الرأسمالي القائم على العائد/ الكلفة،فهي ديمقراطية لا تشيع المواطنة، ولا تملك أفقاً للتطور والبناء، بل أنها كما يعبر الواقع عن ذلك، ديمقراطية مولدة لدول- فاشلة - رخوة - مأزومة - تقف على براكين من التناقضات،فهي ديمقراطية رثة بامتياز.

رئيس التحرير